مائَةِ مِنَ القِراءاتِ بالمُشكِلةِ نحويًّا في اللّغةِ والتّفسيرِ

م.د. رحيم خضير طوفان / المديرية العامة لتربية القادسية

Rshem206tofan@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث المشكلاتِ النحويةَ التي خلفتها القراءات القرآنيّة ، وهي مشكلاتٌ تستحقّ العناية والاهتمام من لدن أرباب اللغة ، إذ نظروا لها نظرةَ فاحصٍ مدقق بفضل نظر وسعة رويّة ، فذهبوا في تأويلها كلّ مذهب ، وتلمّسوا لها كلّ وجه ، واختاروا لها كلّ تسويغ للتخريج ، وأوجدوا لها عذرًا مقبولاً ، اعتزازًا منهم بها وتقديرًا لأصحابها لكونها تصدر ممّن يوثق بعلمهم وصحّة سند ما ينقلون عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله ، غير أنّ هذه المشكلات أخذت مسارًا معقّدًا قد لا يُحتَمل ولا يُقبَل بأيّ وجه من الوجوه ، ومع هذا فقد انقسم الناس على موقفين ؛ موقف المؤيد المدافع ثقة بالقراء واعتزازًا بالقراءات ، وموقف معارض تصدّى بأنواع النعوت لهذا النوع من القراءات ؛ كالشاذة والضعيفة والبعيدة والخاطئة ... وبعث في نفوس بعضهم العجب من أنّ مثل هذه القراءات لا تُنسَب إلى أناس هم في غاية من الوثاقة والصدق ، ولهم من العلم والفصاحة والبلاغة بمكان.

فقد سلّط البحث أضواءه على تلكم القراءات المنعوتة بالمشكلة وبيّن مشكلاتها وأثر تلك المشكلات على المنحيين التركيبي والدلالي ، وقد يبعث في خلد الباحث أنّ مثل هذه القراءات تركت وراءها تأويلات مشكلة أيضًا ، وذاك في مدار البحث واهتمامه.

الكلمات المفتاحية: (نعت، مشكلة نحوية، القراءات المنعوتة).

Grammatically in You are prevented from readings by the problem of language and interpretation

Dr. Rahim Khudair Tufan, / General Directorate of Education, Al-Qadisiyah

Rshem206tofan@gmail.com

Abstract:

This research deals with the grammatical problems left behind by Qur'anic readings, and they are problems that deserve attention and attention from the masters of the language, as they looked at them with a scrutinizing look thanks to insight and insight, so they followed every doctrine in interpreting it, felt every aspect of it, and chose every justification for it for its interpretation. They created an acceptable excuse for it, out of pride on their part and appreciation for its authors because it comes from those whose knowledge and authenticity of the chain of transmission of what they transmit from the Prophet, may God's prayers and peace be upon him and his family, is trusted. However, these problems took a complicated path that may not be tolerated or accepted in any way, and despite this, people were divided into two positions. ; The position of the supporter, the defender, is trust in the readers and pride in the readings, and the position of the opponent, which responds with all kinds of epithets to this type of readings; Such as anomalous, weak, far-fetched, and wrong... And some of them were amazed that such readings were not attributed to people who were extremely trustworthy and honest, and who had great knowledge, eloquence, and eloquence. The research has shed its light on those readings that are called problematic, and has clarified their problems and the impact of those problems on the syntactic and semantic aspects. It may bring to the mind of the researcher that such readings also leave behind problematic interpretations, and that is within the scope and interest of the research.

Keywords: (adjective, grammatical problem, adjective readings).

المقدّمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أكرم المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمّد وعلى آله الطيبين الأطهار وصحبه الميامين الأبرار ومَن استنّ بسنّته إلى يوم الدين وبعدُ :

فلا شكّ في أنّ القراءات القرآنية شغلت حيّزًا واسعًا في الدراسات اللغوية ، إذ توجّه تلقاء ذلك من كان لديه اهتمام بعلوم اللغة والقرآن ، ولا ريب أنّ هذا المكثر من فيض القراءات أثرى الدرس اللغوي ـ ولا سيما النحوي ـ بمادة وافية بصرف النظر عن الموقف من هذه القراءات من حيث القبول والرفض على افتراق النظر إليها بكونها متواترة أو شاذة أو ضعيفة أو بعيدة أو قريبة وما إلى ذلك .

ومعلوم أنّ هذه القراءات منقولة لنا عن النبي (صلى الله عليه وآله) بالسند الصحيح المتواتر والذي نقله الخلف عن السلف وهم معشر القراء السبعة أو العشرة الذين عُرفوا بالضبط والصدق والعلم والإتقان والوثاقة وحضور من الفصاحة والبلاغة بمكان، ومع هذا كلّه إلاّ أنّ خيوط الشك امتدت إلى هذه القراءات ، فرُفض بعضها وغُلِّط أصحابها ، فصار مسار هذه القراءات أمرًا مشكلاً ، فصرنا نبحث عن موضع هذه القراءات وموارِدها ومصدر روايتها ، والموقف منها نحويًّا ، إذ إنّ ثمّة قراءات تصدر عن غير القرّاء السبعة أو العشرة تركت وراءها مشكلات نحويّة ودلالية ، ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب بل امتدّ وصل المُشكل إلى القرّاء السبعة أو العشرة أنفسهم ، فقد رووا عنهم بما لا يليق بمقاماتهم ، ويثير انتباه القارئ فيخلد في ذهنه أنّ ثمّة ما يدعو إلى لحاظ وسعة تأمّل نحو هذه القراءات تركيبًا ودلالة ، فينكبون على البحث والنظر فيما يجدون على هذه الصفة ، محاولين تفسير وجوه المشكل ، ومتلمسين لكلّ ذا وجهًا للقبول والاستساغة ، ولعلّهم يلجؤون إلى تأويلات هي بحدّ ذاتها مشكل آخر يخرج عن مألوف اللغة وقواعدها ، فنكون نحن أمام مُشكل على مُشكل .

*** قال تعالى : **((يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ))** [١]

نُسِب إلى زيد بن علي عليه السلام أنّه قرأ بفتح ميم (مَن) ، وهذه القراءة مشكلة عند الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، ووجه إشكالها أنّه أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدًا [٢] ، وقد نقل أبو حيان قولاً للنحويين مفاده أنّه إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر في معناه مؤكدًا له لم يحتج الموصول الثاني إلى صلة ، وقد ردّ أبو حيان على الزمخشري فيما ذهب إليه أنّه باطل ؛ لأنّ القياس يذهب إلى أنّه إذا أُكِّد الموصول أن تكرره مع صلته لأنها من كماله كما يؤكدون حرف الجر مع ما يدخل عليه

لافتقاره إليه ولا يعيدونه وحده إلاّ في الضرورة ، فالأجدر أن يُفعل مثل ذلك بالموصول الذي الصلة بمنزلة الجزء منه [٣] . وقد أجاز الرضي (ت٦٨٦هـ) ورود مثل هذا في النحو على سبيل التكرير اللفظي ، وإن تغاير الموصولان كان عندهم أسهل [٤] ، وعلى الرغم من تجويز هذا الوجه وروده في اللغة إلاّ أنّ وجه القراءة به بعيدٌ ومتكلَّفٌ ؛ لأنّ (الذي) لابدّ لها من صلة ، ولا معنى للاسم الموصول بلا صلة بعده .

*** قال تعالى : ((**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ**))[٥] .

(وَلَا تَحْسَبَنَّ) قراءة الجمهور، وهناك قراءة أخرى نُسِبت إلى ابن عامر ، وحمزة ، وحفص ، وأبي جعفر : (وَلَا يَحْسَبَنَّ) [٦] ، وقد نقل ابن عاشور (ت١٩٧٢م) هذه القراءة وعدّها قراءة مشكلة لعدم وجود المفعول الأول لـ (يحسب) . وعدّها أبو حاتم لحنًا ، ولم يرتضِ ابن عاشور على مَن نعتها باللحن وعدّ ذلك ممّن كان منه اجتراء على الأئمة وطعن في صحّة روايتهم ، واحتج بقول أبي علي الفارسيّ إنّه على إضمار مفعول أوّل ، والتقدير : وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أنفسَهم سَبَقُوا ، واحتجّ بقول الزجّاج كذلك مؤيّدًا تقدير (أنْ) قبل قوله : (سبقوا) ؛ فيكون المصدر حينئذٍ سادًّا مسدّ المفعولين ، وقيل أنّه على حذف الفاعل لدلالة الفعل عليه ، والتقدير : لا يحسَبنَّ حاسبٌ[٧] . وقد ضعّف الزجاج القراءة بالياء ، ولم تجُز عنده إلاّ أن يكون المعنى : ولا يحسبنَّ الذين كفروا أنْ سبقوا ، لأنّها في حرف ابن مسعود : إنّهم سبقوا [٨] .

ويبدو أنّ القراءة المختارة والبيّنة هي التي تكون بالتاء ، إذ إنّ الحسبان لابدّ من أن يقع على شيء ، فضلاً عن أنّ المخاطَب هو الرسول (صلى الله عليه وآله) ولا تقدير في الآية ولا تأويل ، على حين في قراءة الياء يتوجّه الخطاب للكفار حيث أُسند الفعل لـ (الذين) فجعلهم الفاعل . ويرى أبو علي الفارسيّ أنّ الخطاب يمكن أن يتوجّه إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) في حالة القراءة بالياء فيكون فاعلاً وكأنّه قال : ولا يحسبَنّ النبيّ الذين كفروا (٩) .

وعلى مستوى التركيب فإنّ هذه القراءة تستدعي تقديرًا وتأويلاً ، ومن هنا نشأ المُشكل بالتركيب والدلالة .

*** قال تعالى : ((**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**))[١٠] .

من القراءات المشكلة قراءة (إنّ) بالتشديد في قوله تعالى : ((إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)) ، وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم ، وردّها أبو عليّ الفارسيّ من قبيل أنّه لا يحسن : إنّ زيدًا

إلاّ منطلقٌ ، فلا يحسن تثقيل (إنّ) وتثقيل (لمّا)[١١] . فزيادة المشكل يكمن في تثقيل (إنّ) مع أنّ ثمة مشكلاً آخرَ كما ذُكر وهو تشديد ميم (لمّا) وتخفيفها ؛ فقد ذهب النحويون والمفسرون فيها كلّ وجهٍ غير أنّ التخريجات قد تبدو سهلة بالمقارنة مع مشكل تشديد (إنّ) . فعلى الرغم من أنّ أقوالاً كثيرة وتوجيهات متشعبة تصدر من النحويين والمفسرين نحو (لمّا) المشددة الميم أو المخففة ، وقد ضربنا عن التفصيل في المخفّفة صفحًا وذلك لأنّ المقام في تفصيلات الحديث عنها يطول ويطول النظر فيه أيضًا، وتفصيلاته مبسوط في كتب النحو .

ويبدو أكثر التوجيه المطّرد والمتفق عليه هو أنّ (إنْ) مخففة بمعنى (ما) ، و (لمّا) مثقلة بمعنى (إلاّ) ، ومع هذا فقد رفض بعضهم هذا التوجيه . ويبقى المشكل الأظهر في تشديد (إنّ) ، وحين يكون هذا المشكل فيسحب هذا المشكل على (لمّا) فلا تكون حينئذ على معنى (إلاّ) .

ويبدو أنّ الزجاج (ت٣١١هـ) ذكر لها توجيهًا آخر في حال تشديد (إنّ) على أنّ (لما) بمعنى : (لِمِن ما) بالكسر ، أو (لَمَن ما) بالفتح يستقيم الكلام في حال إذا شُدّدت (أنّ) ، ونقل الزجّاج قولاً للمازني مفاده أنّ (إنّ) هي المخففة ثقّلت وهي نافية بمعنى (ما) كما خُفّفت (إنّ) ومعناها المثقّلة ، و(لمّا) بمعنى (إلاّ) وهو عند الزجّاج قول ساقط لا اعتبار له ؛ لأنّه لم يُعهَد تثقيل (إن) النافية [١٢] .

*** قال تعالى : ((**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**))[١٣] .

نُقل عن عبيد بن عمير أنّه قرأ : (لِمَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا) بحذف النون في الفعلين ، وعُدّت هذه القراءة ممن القراءات المشكلة ؛ لأنّها على غلط تام ، وكأنّ القارئ توهّم أنّ (لِمَ) بمعنى (لَمْ) الجازمة ، فجزم بها ، وذلك ما لا يقوله نحويّ قط ؛ إذ كيف يُقال في جار ومجرور أنّه جازم ، وإذا كان ثمّة تبرير وتسويغ في نظر السمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ) لهذه القراءة فهو ممّا حُذف منه نون الرفع للتخفيف ولا مقتضى لحذفها [١٤] .

حتّى أنّ التوهّم الذي طبّقوه في هذه الآية يبعد كثيراً عمّا جاء في أذهان النحويين ، نعم قد أقرّه النحويون وأجازوه وذكروا له أمثلة من الموروث الأدبي لكن ليس على هذا الوجه المتكلّف البعيد ؛ إذ إنّ الحمل عليه لا يكون على الظاهر البيّن إنّما يجيء على سبيل التصوّر والتخيّل الذي يخلد في الذهن المبني

على أساس ما يختفي ويظهر أثره تحقيقًا لإرادة التجانس والتناسب في العبارات النحوية ، ولا يُحمل هذا على كتاب الله .

وقد ذكر السمين الحلبيّ أيضًا أنّ السجاوندي (٥٦٠ هـ) نقل عن بعض المفسرين عن بعض النحاة أنّهم يجزمون بـ (لِمَ) حملاً على (لَمْ)[١٥] .

ونظنّ في القراءة من التكلّف والخروج على القياس ما يدعو إلى نظر وتدبر كبيرين . وإذا ثمّة تجويز لهذا الوجه من التخفيف فلا يكون على حساب ضرب قواعد اللغة والخروج على مألوفها ، ونحن لا ننكر هذا الخروج ؛ إذ إنّ في القرآن الكريم ما جاء على غير لغة العرب ولكن ليس على سبيل هذا الضرب من الإقحام بما لا يُحتمل ولا يُطيقه أحد ، ولا مسوّغ نحويّ يعضّده سوى التخفيف غير المسوّغ بوجه مقنع .

ولم أقف على مَنْ ذكر هذه القراءة من أرباب التفسير والقراءات سوى السمين الحلبيّ ، والثعلبيّ (ت٤٢٧هـ) في الكشف والبيان ، وقد نسبها لـ (حسن بن عمير) و لا وجه لها عنده[١٦] .

ولو تُحمَل هذه القراءة على شبهها في المصحف الكريم لكانوا قد قرأوا : (لِمَ تحاجّوا) و (لِمَ تكفروا) و (لِمَ تصدّوا) ولم يقرأ بها أحدٌ ، فما وجهُ القراءة في الآية المذكورة عن مثيلاتها في المواضع الكريمة ؟ .

*** قال تعالى : ((**فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**))[١٧] .

بكسر التاء وجر (حين) هي قراءة منسوبة إلى عيسى بن عمر ، وهي قراءة مُشكلة جدّاً كما نعتوها ، كما قُرِئت بكسر (التاء) ونصب (حين) [١٨] . غير أنّ المشكل الأظهر الآخر أنّ عيسى قرأ هكذا : (ولاتَ حينُ مناصَ) برفع (حين) ونصب (مناص) وهذه مشكلة لا تبعد عن الغلط ، ولا يمكن أن تُنسَب قراءة مثل هذه إلى عيسى بن عمر لِما لَه من المكانة والمنزلة ما يمنع ذلك [١٩] . فهذ ثلاث قراءات نُسِبت لعيسى بن عمر ، ولا نعلمُ أيّها أوثق وأصحّ نقلاً ، إذ لا يمكن أن يُقرأ بثلاث قراءات كلّها مشكل وغلط وبعيدة عن دائرة اللغة ، وقد ذكر سيبويه إحدى هذه القراءات وهي رفع (حينُ) ونعتها بكونها قليلة [٢٠] ، وفي وضع آخر قال أنّ ذاك لا يُعرَف له باب [٢١] . ويبدو أنّ سيبويه حاول أن يقارب هذه القراءات أي قراءة رفع (حين) إذ جعل (لات) بمنزلة (ليس) ، فقارب بينها وبين (لا) واستشهد بقول الشاعر :

مَنْ فَرَّ عن نِيرانِها فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

ويبدو من كلامه أنّ هذه المقاربة بالمشابهة تأتي بتشبيه رفع (حين) بعد (لات) برفع (براح) بعد (لا) ، إذ لا ترفع (لات) غير الحين ، كما لا ترفع (لا) غير براح ، وهو المفهوم من كلامه [٢٢] . وعلى هذا يكون الخبر محذوفًا عنده وكأنّ تقديره : ولات حينُ مناصٍ مناصًا .

*** قال تعالى : ((**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**))[٢٣] .

قرأ ابن السَّمَيفَع : كَمَثَلِ الَّذِين ، ونُعتت هذه القراءة بالمشكلة ، ويخرّجها أبو حيّان على ثلاثة وجوه ؛ أحدها : أن يكون إفراد الضمير حملاً على القوم المعهود مثله في لسان العرب كأنّه نطق بـ (مَنْ) لفظاً ومعنى كما جزم بالذي مَنْ توهّم أنّها (مَنْ) الشرطيّة ، والثاني : يُفرَد الضمير اكتفاءً بالإفراد عن الجمع ، والثالث : أن يكون الفاعل الذي في استوقد ليس عائدًا على الذين إنّما هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من استوقد ، والتقدير : استوقد هو[٢٤] ، وأظنّ أنّ في هذا الوجه من البعد ما هو بيّن .

وإذا حُمِلت قراءة ابن السَّمَيفَع : (الذين استوقد) على حذف النون في (الذين) فإنّ ثمّة مشكلة أخرى ؛ هي أنّ (الذين) على الأصل و (الذي) طارئ على الأصل فإذا حملنا ذلك على حذف النون فلِمَ لم يتصل ضمير الجمع بالفعل (استوقد) ؟ . وإذا نظرنا إلى آية أخرى وهو قوله تعالى : ((**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**))[٢٥] ، لنسأل لِمَ صار (خاضوا) دون (خاض) على اعتبار أنّ الذي بلفظ الإفراد ؟ وبه نخرج عن كون (الذين) هو الأصل في التعبير ثمّ حُذفت نونه تخفيفًا كما يزعمون ويبقى الفعل مسنداً إلى الواو باعتبار أنّ أصل الذي : الذين ، ولكن لو نظرنا في قراءة ابن السَّمَيفَع على أنّ (الذين) هي الأصل وصارت (الذي) طارئة ، فلِم تجرّد الفعل (استوقد) من ضمير الرفع ، وهذا هو مشكل بحدّ ذاته .

*** قال تعالى : ((**قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**))[٢٦] .

هذه قراءة مشكلة ، والقراءة الواضحة الموافقة لقياس اللغة : (إِنَّ هذَينِ لَسَاحِرَانِ) وهي قراءة أبي عمر وعيسى بن عمر بتشديد (إنّ) ونصب (هذين) [٢٧] ، لأنّ (إنّ) المشددة تنصب المبتدأ فكان ينبغي الإتيان بالياء لأنّه مثنى ، ويبدو أنّ المشكل في القراءتين معًا ، فهذه القراءة وإنْ وافقت اللغة وسايرت قواعد العربية وجاءت على مألوفها إلاّ أنّ بعضهم رفضوها لأنّها خلاف المصحف [٢٨] ، فهذا الفرّاء يقول : ولستُ أشتهي أن أخالف الكتاب [٢٩] ، والقرآن أفصحُ اللغات ، ويجيء آخر على غير هذا

المذهب مثل أبي عمر ، فيُروى عنه أنّه قال : إنّي لأستحي أن أقرأ : إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ، ولعلّه لم يثبت عنه تواتره [٣٠] . ويحاول الفراء أن يسوغ لقراءة (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) على جهتين : ((إحداهما على لغة بني الحارث بن كعب : يجعلونَ الاثنين فِي رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف ... والوجه الآخر : أن تقول وجدتُ الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل ، فلمّا ثنّيت زدتُ عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف ثابتة على حالِها لا تزول على كل حال))[٣١] .

وعلى أية حال فمع أنّ هذه القراءة شغلت اهتمام المؤولين في توجيهها على اختلاف التأويلات فإنّها تبقى القراءة المعتبرة ؛ إذ إنّها على خط المصحف ، ومنقولة بالتواتر، وجاءت على لهجة قبائل العرب المعروفة بفصاحتها .

قال تعالى : ((**وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا**))[٣٢]. **

قرأ عبد الله بن مسعود : « والذين يَفْعَلُونه منكم » ، وعدّت هذه القراءة من القراءات المشكلةٌ لأنّها بصيغة الجمع ، وبعدَها ضميرُ تثنية ، وقد يُتَكَلَّفُ لها تخريجٌ : هو أنَّ «الذين» لمَّا كان شاملاً لصنفي الذكورِ والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته ، وهذا كما عاد ضمير الجمع على المثنى الشامل لأفرادٍ كثيرة مندرجةٍ تحتَه كقوله تعالى : ((**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا**))[٣٣] ، وقوله تعالى : ((**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ**))[٣٤] ، وهذا التخريج فيه نظر من قبل بعضهم إذ إنّ الفرقَ ثابتٌ ؛ وذلك لأنَّ « الطائفة » اسمٌ لجماعة وكذلك « خصم » ؛ لأنّه في الأصلِ مصدرٌ فأُطْلِقَ على الجمعِ [٣٥] . فضلاً عن ذلك فهي قراءة مخالفة لخط المصحف ، ومتدافعة مع ما بعدها . إذ هذا جمع ، وضمير جمع وما بعدهما ضمير تثنية ، فلا داعي لهذا التكلّف من التأويلات .

*** قال تعالى : ((**إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ**))[٣٦] .

المشكل في الآية يكمن في كلمة : " الصابئون " وهي قراءة الجمهور كما نسبها ابنُ عطيّة [٣٧] ، ونسبها الزمخشريّ إلى عبدالله بن مسعود[٣٨] ، إذ وقعت مرفوعة بعد حرف العطف وقبل مجيء خبر " إنّ " واسمها هو كلمة : " الذين " ، وهذا هو مشكلها ، والقراءة القياسية البيّنة الإعراب هي بنصب (الصابئين) عطفًا على (الذين) .

وأمّا وجهُ الرفع فللنحاة فيه أقوالٌ ، وكل هذه الأقوال لم تنتهِ إلى نتائج مقنعة ومتناسبة مع تصوّرات النحويين ، فكل قول يُفضي إلى مشكل والى رأي قد لا يتوافق مع واقع اللغة ، فمذْهَبُ سيبَوَيهِ، والخلِيلِ

، ونُحَاةِ البَصْرة : أنّه من المقدَّم الذي معناه التأْخِيرُ، كأنَّه قال : إنَّ الذين آمنوا والذين هَادُوا ، مَنْ آمَنَ باللَّه واليومِ الآخِرِ وعَمِلَ صالحاً ، فلا خَوْفٌ عليهم ولا هم يحزنُونَ، والصَّابِئُونَ والنصارى كذلك .

ووجه ثانٍ أنَّ خبر « إنَّ » محذوفٌ ، أي : إنَّ الذين آمنوا لهم أجرهم ، وخبر « الصّابئين » : مَنْ آمَنَ وما بعده ، قال ابنُ عُصْفُورٍ وهو حَسَنٌ جدًّا إذ ليس فيه أكثر من حَذْفِ خبرِ « إنَّ » للفهم ، وهو جائزٌ في فصيحِ الكلامِ.

وقال ابْنُ مالكٍ : وهو أسهلُ من التقديمِ والتأخيرِ : إنّ الصابِئين في موضِعِ نَصْبٍ ، ولكنّه جاء على لغة بَلْحَارِثِ الذين يجعلُونَ التثنيةَ بالأَلفِ على كلّ حال، والجَمْعَ بالواو على كُلِّ حال قاله أبو البقاء ، وقيل غير هذا من الأقوال [٣٩] .

فهذه الآراء إنْ بعُدت وإنْ قرُبت فمع أنّها تضيف إلى اللغة ما يترع مواردها ويصب في قالبها فإنّ فيها من التكلّف والمشكل ما تأباه اللغة وينبذه القياس .

خاتمة البحث

تبيّن من خلال هذا البحث الآتي :

١- الذي عليه أكثر الذين تناولوا القراءات في كتبهم فإنّهم يعرضون القراءة ، ويذكرون مَنْ قرأ بها ، ثم يرجعون في أمرها إلى اللغة ، وبعد ذاك يلتمسون لها شاهدًا فيذكرونه ، أو نظيرًا فيقيسونها عليه ، أو لهجة فيردونها إليها ويؤنسون بها ، أو تأويلًا أو توجيهًا فيعرضه في تفصيل أو اختصار ، على حسب ما يقتضيه المقام ، ويتطلبه الكشف عن وجه الرأي في القراءة ، ولا سيّما القراءات المنعوتة بالمشكلة .

٢- إنّ بعض القراءات المنعوتة بـ(المشكلة) نحويًّا لا تنسجم وطبيعة مألوفية اللغة وقواعدها ، فهي بمنأى عمّا ألفته العرب وعهدته في لغتها .

٣- يحاول مَن اهتمّ بالنحو – إيمانًا منهم واحترامًا – أن يتلمّس لبعض القراءات وجهًا في اللغة إرادة القبول والتجويز حتى ولو كان الوجهُ المختار متكلّفًا بعيدًا . وسلك آخرون موقفًا معارضًا ؛ إذ تصدّوا بأنواع النعوت الخاصّة بالقراءات ؛ كالشاذة والبعيدة والضعيفة والخاطئة وغير ذلك.

٤- إنّ بعض القراءات نُسِبت إلى قرّاء لا تليق بمقاماتهم وعلمهم ومنزلتهم ، ولم يقتصر النقل على قراءة واحدة على هذه الصفة المشكلة ، وإنّما تُنسب إليهم قراءات عدّة وكلّها في موضع مشكل ممّا يدعو إلى الشكّ فيما نُقِل عن هؤلاء القرأة .

٥- إنّ تجويز القراءات المشكلة بوجوه تأويلية بعيدة تكون مشكلاً على مشكل .

٦- المشكل لا يقتصر على التركيب فقط ، إنّما ثمّة مشكل يصيب التركيب ثمّ يصيب الدلالة ، فلا يُعلَم أيّ الوجهين أخير وأقصد .

الهوامش

(١) البقرة : ٢١ .

(٢) ينظر : الكشاف : ١/ ٩١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ١/ ٢٣٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضيّ على الكافية : ٣/ ٢٨٣ .

(٥) الأنفال : ٥٩ .

(٦) ينظر : السبعة في القراءات : ٣٠٧ .

(٧) ينظر : التحرير والتنوير : ١١/ ١٩ . وحجة القراءات : ٣١٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٤٢١ .

(٩) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع : ٤ / ١٥٥ .

(١٠) الطارق : ٤.

(١١) ينظر : زاد المسير : ٤/ ١٦٤ .

(١٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٨١.

(١٣) آل عمران : ٧١ .

(١٤) ينظر : الدر المصون : ٣/ ٢٤٧ .

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) ينظر : الكشف والبيان : ٣/ ٩١ .

(١٧) ص : ٣.

(١٨) ينظر : الدر المصون : ٩/ ٣٥٢ ، ٣٥٥ .

(١٩) ينظر : المصدر نفسه : ٩/ ٣٥٥ .

(٢٠) ينظر : الكتاب : ١/ ٥٨ .

(٢١) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٦٠ .

(٢٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٥٨ .

(٢٣) البقرة : ١٧.

(٢٤) ينظر : البحر المحيط : ١/ ١٨٣ .

(٢٥) التوبة : ٦٩ .

(٢٦) طه : ٦٣ .

(٢٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٣٦١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١/ ٤٩١ .

(٢٨) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١/ ١٢١ .

(٢٩) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢/ ١٨٣ .

(٣٠) ينظر : أمالي ابن الحاجب : ١/ ١٥٦ .

(٣١) معاني القرآن للفراء : ٢/ ١٨٤ .

(٣٢) النساء : ١٦ .

(٣٣) الحجرات : ٩.

(٣٤) الحج : ١٩ .

(٣٥) ينظر : الدر المصون : ٣/ ٦٢٢ .

٣٦) البقرة : ٦٢ . (

(٣٧) ينظر : المحرر الوجيز : ٢/ ٢١٩ .

(٣٨) ينظر : الكشاف : ١/ ٦٦٢ .

(٣٩) ينظر : تفسير الثعالبي المسمّى " بالجواهر الحسان في تفسير القرآن : ٢/ ٤٠٦ .

المصادر:

١. إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) : تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط ٢ ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م .

٢. أمالي ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار – الأردن ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

٣. البحر المحيط ، أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوّض. شارك في تحقيقه : د. زكريا عبد المجيد النوتي ، ود. أحمد النجولي الجمل ، قرظه أ. د. عبد الحي الفرماوي ، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

٤. التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور (ت١٩٧٢م) ، الدار التونسية ، ١٩٨٤ م .

٥. تفسير الثعالبي المسمّى " بالجواهر الحسان في تفسير القرآن " ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي (ت٨٧٥هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٦. حجّة القراءات ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة (ت ٤٠٣هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ط ٥ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م .

٧. الحجّة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسيّ ، تحقيق : بدر الدين قهوجي – بشير جويجاتي ، راجعه ودققه : عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق ، ط١، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ١٩٨٤م ، ١٩٨٧م ، ١٩٩١م ، ١٩٩٣م .

٨. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق،(د. ت).

٩. زاد المسير في علم التفسير : أبو الفرج جمال عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القُرشي البغدادي (ت٥٩٧هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط/٣ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

١٠. شرح الرضيّ على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ط ٢ ، بنغازي ، ١٩٩٦ م .

١١. كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، ط ٣ ، دار المعارف ، مصر ، (د. ت) .

١٢. كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط/٣ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.

١٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط/٣ ، ١٤٠٧هـ .

١٤. الكشف والبيان ، أبو إسحاق أحمد المعروف بالثعلبي (ت٤٢٧هـ) ، تحقيق ودراسة : أبو محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : نظير الساعدي ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م .

١٥. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن عطيّة الأندلسي (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م .

١٦. معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط/١ ، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠ م .

١٧. معاني القرآن : أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمّد علي النّجّار ، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط/٣ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ م

١٨. معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .